جامعه الإسكندريه
كليه التجاره
قسم العلوم السياسيه

حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع (١٩٥٠- ٢٠٠٦)

رساله مقدمه من الباحثه

اسماء جابر احمد يوسف

لنيل درجه الماجستير في العلوم السياسيه

تحت إشراف

الاستاذ الدكتور/ قدري محمود إسماعيل
استاذ العلوم السياسية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٨ ٢٠٠٩

حقوق الأقلية المسلمة في أسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع (١٩٥٠د ٢٠٠٥)

مقدمة:

تناول الباحث في الفصل الأول من القسم الأول من هذا البحث التعريف بحقوق الإنسان وذلك من خلال استعراض الجذور التاريخية لفكرة حقوق الإنسان، ثم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية، ثم تنامي الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب الباردة، أما الفصل الثاني من القسم الأول فقد تناول التعريف بالأقلية، ثم حقوق الأقليات في المواثيق الدولية. ويبقى ما سيتم تناوله في القسم الثاني وهي دراسات الحالة المقدمة للأقليات المسلمة في آسيا، وقد ذكر في مقدمة الفصل الثاني من القسم الأول كيف أن ملاحظة الواقع الدولي تشير إلى عدم خلو أية دولة من الأقليات، وأنه من النادر جداً وجود دولة يتمتع جميع أفراد شعبها بالتجانس من حيث الأصل أو الدين أو اللغة والثقافة، فمن الملاحظ أنه ما من دولة إلا وبها جماعتين أو أكثر، إحداهن تمثل الأغلبية والأخرى (سواء كانت جماعة واحدة أو أكثر) تمثل أقلية(أو أقليات)، والتي غالباً ما تعاني من الاضطهاد، وحرمانها من جل حقوقها وحرياتها سواء السياسية أو غير السياسية.

هذا فيما يتعلق بالأقليات بشكل عام وما قد يحدثه وجود الأقليات من مشكلات داخلية بل وخارجية في كثير من الدول المشتملة على هذه الأقليات. أما فيما يتصل بالأقليات المسلمة، فبإلقاء نظرة على خريطة الصراعات السياسية والعسكرية في العالم، يلاحظ أن أغلب مناطق التوتر تتركز في المناطق التي تتواجد فيها أقليات مسلمة، كما هو الحال في الفلبين وبورما والبلقان[١] والهند والصين وغيرها العديد من الدول المشتملة على أقليات مسلمة. تلك الأقليات التي اختلف الباحثون حول تقدير عددها، فهناك من يقدر بأن عدد المسلمين الذين يعيشون كأقليات يقترب من نصف عدد المسلمين في العالم،[٢] أيضاً هناك من يقدر أعداد الأقليات المسلمة في العالم بأقل من ٢٢٠ مليون مسلم، وهناك من يقدرها بأكثر من ذلك،[٣] ويقدرها البعض بما يزيد على ٢١١مليون مسلم يعيشون خارج حدود العالم الإسلامي،[٤] ولكن الراجح لدى الكثيرين أن عدد المسلمون الذين يعيشون بوصفهم أقليات يقدر بثلث إجمالي عدد المسلمين[٥] والذي يقدر أحيانا بمليار مسلم[٦] وأحياناً أخرى بمليار ونصف المليار مسلم.[٧] ليس هذا فحسب فأحياناً ما يختلف الباحثون فيما بينهم حول ما إذا كانت دولة ما إسلامية أم لا، فبعضهم يرى أنه إذا زادت نسبة المسلمين في الدولة عن ٥٠% تصبح الدولة إسلامية، في حين يرى البعض الآخر أنه إذا كان المسلمون أغلبية مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى وحتى وإن لم يتجاوزا ٥٠% تكون الدولة إسلامية، كما يرى آخرون أن المعيار في تحديد إسلامية الدولة هو النص الدستوري أو تشكيل النظام الحاكم أو ديانة رئيس الجمهورية .... إلى غير ذلك من المعايير.[٨] مما أدى إلى اختلاف الباحثين أيضاً في تقدير عدد الدول الإسلامية، فمنهم من يقدرها بسبع وخمسين دولة إسلامية، ومنهم من يقدرها بخمسين(اثنتين وعشرين دولة في آسيا وسبع وعشرين دولة أفريقية، ودولة أوروبية)، والبعض الآخر يقدرها بسبع وثلاثين دولة(عشرون دولة في آسيا، وست عشرة دولة في أفريقيا، ودولة واحدة في أوروبا). فإذا وجد هذا الاختلاف في تقديرات عدد المسلمين في العالم، وفي عدد الدول الإسلامية فليس من المستغرب وجود اختلافات في تقديرات أعداد الأقليات المسلمة في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف الباحثين في المعايير التي يستندون إليها في اعتبار دولة ما مسلمة أم لا، ينعكس أثره في تقدير عدد أفراد الأقليات المسلمة، لأنه في حالة تقدير الباحث أن دولة ما إسلامية يجعله يستبعد أعداد

---

(١) أنظر في هذا الصدد: محمد عبد العاطي، خمسمائة مليون.. فقر وتهميش اجتماعي وسياسي: الأقلية المسلمة، ٢٠٠٨/١/١٢م، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B0D2EB10-6715-4DEE-B76F-A32E5277AB9B.htm

(٢) Yoginder Sikand, Towards a Fiqh for Muslim minorities, in: 15 May 2004
http://www.milligazette.com/Archives/2004/01-15May04-Print-Edition/0105200446.htm

(٣) أنظر في ذلك: محمد محمود محمدين، الأقليات المسلمة في العالم، في:
http://www.wataonline.net/site/modules/newbb/viewtopic.php?topic_id= 759

(٤) أنظر في ذلك: محمود شاكر، العالم الإسلامي اليوم،دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص٩٣.

(٥) أنظر في ذلك: سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا واستراليا، دعوة الحق(سلسلة شهرية عربية)، تطلب من إدارة الصحافة والنشر، مكة المكرمة، نوفمبر، ١٩٨٣(صفر ١٤٠٤ه)، ص٦.

(٦) أنظر في ذلك: وليد بدران، المسلمون المنسيون، في: ٢١ أكتوبر ٢٠٠٤
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3764000/3764422.stm

(٧) Major Religions of the World, in:
2005 http://www.adherents.com/Religions_By_Adherents.html

(٨) أنظر في هذا الصدد كل من: محمد عبد العاطي، م. س. ذ.
- كيف تدعم الأمة الأقليّات المسلمة؟ في: 2006 - 04 - 23
http://www.islamway.com/?iw_s=outdoor&iw_a=print_articles&article_id=1553

المسلمين فيها من إجمالي عدد الأقليات المسلمة، أما إذا اعتبر أن الدولة غير إسلامية فإنه سيضيف عدد سكانها إلى إجمالي عدد الأقليات المسلمة في العالم.[١]

وبالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة أخرى من العوامل قد تحول دون تقديرات صحيحة للأقليات المسلمة في العالم أهمها:

١. هناك العديد من الدول لا تهتم بإحصاء الأقليات الدينية بحجة أن مثل هذه التعدادات تؤدي إلى مشكلات طائفية، وإن كان يرى البعض أن مثل هذه الدول تخشى أن يدرك المسلمون أحجام أعدادهم الحقيقية وما يترتب على ذلك من آثار.

٢. الكثير من المسلمين الذين يعيشون في الدول الشيوعية يلجأون إلى إخفاء عقائدهم وشعائرهم وهوياتهم الدينية، والتظاهر باعتناق المعتقدات التي تساير الاتجاه العام للدولة حتى لا يتم حرمانهم من الوظائف الكبرى ويكونون بمنأى عن الاضطهاد والتمييز.[٢]

٣. أن العديد من الدول التي يوجد بها أقليات مسلمة لا تتوافر فيها إحصائيات رسمية دقيقة عن التوزيع الديني للسكان، أو أن هذه الأقليات المسلمة تعيش في دول فقيرة نامية لا تتوافر لديها الإمكانيات المادية التي تمكنها من معرفة نسبة المواليد والوفيات والزواج والطلاق وعدد أفراد الأقليات الدينية، وإذا توافرت تلك الإحصائيات فتقوم بعض الدول التي توجد فيها الأقليات المسلمة بفرض سياج من السرية والكتمان (وأحياناً التقليل من هذه النتائج) وذلك إما لتفادي إثارة المشاكل الطائفية والعرقية، أو لعدم إعلام المسلمين بأعدادهم الحقيقية لما قد يترتب على ذلك من آثار.[٣]

٤. هناك أيضاً مشكلة المصادر، فأغلب المصادر الغربية تجنح إلى التقليل من أعداد المسلمين والأقليات المسلمة في العالم، في حين تميل أغلب المصادر الإسلامية إلى المبالغة في ذلك.[٤]

٥. تباين التعدادات التي تجريها الدول التي تضم مسلمين من حيث مواعيدها ودقتها وشمولية معلوماتها. مما لا يساعد على التقديرات الصحيحة لأعداد المسلمين.

٦. يقوم بعض الباحثين بدراسة جمهوريات الاتحاد السوفيتي الإسلامية المستقلة على أنها وحدات مستقلة، والبعض لا يعتبرها كذلك، ونفس الشيء بالنسبة لفلسطين المحتلة يدخلها بعض الباحثين في عداد الدول الإسلامية والبعض الآخر لا.[٥]

والجدير بالذكر أن عدد من الباحثين يقف عند تقديرات ١٩٨٥ باعتبار أنها قد تكون أكثر التقديرات اقتراباً من الواقع، فقد قدر إجمالي عدد المسلمين في العالم في عام ١٩٨٥بـ ١٠٦٦,٣ مليون نسمة منهم ٣٧١,٣ مليون مسلم في وضع الأقلية من إجمالي عدد المسلمين في العالم أي ٣٥%. وتقول تقديرات ١٩٩٠ بأن إجمالي عدد المسلمين في العالم ارتفع إلى ١١٨٠مليون مسلم، أضف إلى ذلك أن تزايد عدد المسلمين في العالم يجري مابين ٢١ إلى ٢٥مليون في العام،[٦] فإذا اعتبرنا أن هذه الزيادة تكون بمقدار ٢٠ مليون في العام فيكون إجمالي عدد المسلمين الآن حوالي مليار وخمسمائة مليون مسلم، ونظراً لان الكثير من التقديرات تؤكد على أن عدد أفراد الأقليات المسلمة في العالم يقدر بثلث إجمالي عدد المسلمين في العالم، فيكون الحديث عن حوالي خمسمائة مليون مسلم يعيشون كأقليات مسلمة في العالم.

ومهما كان من أمر الاختلاف حول تقدير أعداد الأقليات المسلمة في العالم، تجدر الإشارة إلى أن الأقليات المسلمة يمكن أن تصنف من خلال عدة أنماط، ويساعد هذا التصنيف في معرفة أهم مشكلات ومطالب الأقليات المسلمة وطرق الاستجابة الفعلية والمقترحة لهذه المطالب، وهي:

---

(١) أنظر في هذا الصدد: محمد محمود محمدين، م. س. ذ.

(٢) أنظر في ذلك: المرجع السابق.

(٣) أنظر في ذلك: كيف تدعم الأمة الأقليّات المسلمة؟، م.س.ذ.

(٤) أنظر في ذلك كل من:- محمد يوسف، طارق راشد، مسلمونا خارج العالم الإسلامي: شهداء على قيد الحياة، في:
http://www.al-jazirah.com/magazine/06052 003/ab87.htm 6-5-2003

- محمد عبد العاطي، م.س.ذ.

(٥) أنظر في ذلك كل من:- المرجع السابق، ص٤٣.

- نادية محمود مصطفى، الأقليات المسلمة: إطار عام مقارن للدراسة، في: حسن حمدان العلكيم(محرر)، قضايا إسلامية معاصرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٢٣١: ٢٣٢.

(٦) أنظر في ذلك: محمد محمود محمدين، م.س.ذ.

- لمزيد من التفصيل بشأن ذلك أنظر: سليمان محمد توبولياك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٤١: ٤٢.

أولاً: الأقليات المسلمة في ديار إسلام سابقة: وهم من أهل البلاد الأصليين، الذين أسلموا منذ زمن طويل،[١] فهي شعوب ذات جذور في هذه المناطق وقد أنحسر عنها حكم الإسلام في ظل تطور توازنات القوى الدولية خلال القرون الماضية، وأصبحت هذه الشعوب أقليات نظراً لضمها قسراً في كيانات أكبر ذات أكثريات من ديانات أو عقائد أخرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي السابق، أي مسلمو حوض الفولجا والاورال وشمال القوقاز، ومسلمو القرم(أوكرانيا)، ومسلمو القوقاز(أذربيجان)، ومسلمو آسيا الوسطى(جمهوريات طاجيكستان وأوزبكستان وقرقيزيا وتركستان وكازاخستان) فقد دخل الإسلام وتغلغل في هذه المناطق وتكونت كيانات إسلامية بعضها في ظل الحكم العربي الأموي والعباسي، أو التتار أو النفوذ العثماني إلى أن استكملت روسيا القيصرية السيطرة على هذه المناطق في نهاية القرن ال١٩. والمثال الثاني على هذا النمط من الأقليات هو الأقلية المسلمة في الهند من حيث أنهم من الشعوب الأصلية في هذه المنطقة أو من الشعوب التي استقرت في شمال الهند منذ قرون، إلى أن انتشر الإسلام في الهند حتى دان الحكم فيها للمسلمين وإن لم يكونوا أكثرية عددية، إلى أن تم تصفية هذا الحكم رسمياً في القرن ال١٩ بواسطة تحالف إنجليزي هندوسي. والمثال الثالث الأقلية المسلمة في البلقان وشرق أوربا فالبعض منها كان أكثرية داخل كياناتها الخاصة، مثل البوسنة وألبانيا، وبقيتها موزعة بين أكثريات غير مسلمة.[٢]

ويرى الباحث أن هذا النمط يمكن أن ينقسم إلى فئتين هما الأقليات المسلمة التي كانت في الماضي أقاليم مسلمة مستقلة ثم تم ضمها قسراً إلى دول بها أكثريات دينية وعقدية أخرى، والأقليات من هذه الفئة تتركز غالباً في مناطق جغرافية محددة،وغالباً ما تتمثل مطالبها في الانفصال، وأبرز الأمثلة على ذلك جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا، وفطاني في تايلاند وتركستان الشرقية في الصين،أما الفئة الثانية فهي التي تحدثت عنها بالتفصيل الدكتورة نادية مصطفى، وهي الأقلية من السكان الأصليين ولكن لا يشترط التركز في منطقة جغرافية محددة مثل بقية الأقليات المسلمة المنتشرة في أنحاء كل من الصين وتايلاند والهند. وهذا يقودنا إلى القول أنه من المحتمل أن يوجد(في دراسات الحالة) نمطين للأقلية المسلمة في الدولة الواحدة، كما سيرد في الفصول التالية.وبهذا يدخل ضمن النمط الأول بشكل عام، الأقليات المسلمة في كل من تايلاند(حيث أن إقليم فطاني كان إقليماً مسلماً مستقلاً ثم قامت تايلاند بالعدوان عليه وضمه قسراً لها)، والصين(حيث أن إقليم سينكيانج أو تركستان الشرقية كان إقليما مسلماً مستقلاً وكان يسمى بتركستان فقامت كل من روسيا والصين باقتسامه، فقامت روسيا بالاستيلاء على نصفه الغربي فيما كان يعرف بتركستان الغربية وقامت الصين بالاستيلاء على وضم تركستان الشرقية)

وتجدر الإشارة فيما يخص هذا النمط الأول من الأقليات خاصة فيما يتعلق بأهل البلاد الأصليين(خاصة إن لم يكونوا في الماضي أقاليم مسلمة مستقلة) أنهم رعايا في دولهم عليهم ما على مواطني هذه الدولة من واجبات ولهم مالهم من حقوق .[٣]

ثانياً: الأقليات المسلمة التي لم يحكمها سلطة إسلامية: وهي أقليات لا تتركز في مناطق محددة، كما أنها إلى حد ما ذات وزن بسيط، وهي تتكون بشكل أساسي من المهاجرين الذين جاءوا من البلاد الإسلامية إلى البلاد غير الإسلامية بغض النظر عن سبب الهجرة، وحصلوا على إقامة قانونية في هذه البلاد وبعضهم قد حصل على جنسيتها وأصبح له حق المواطنة في هذه البلاد،[٤] ويمكن تقسيمها إلى فئتين، الفئة الأولى: وهي الأقليات ذات الجذور القديمة، وهي الشعوب التي انتقل الإسلام إلى أسلافهم منذ القرون الإسلامية الأولى من خلال التجار والمهاجرين والدعاة إلا أنها لم تنضوي يوما تحت الحكم الإسلامي، مثل الأقليات المسلمة المنتشرة(لا يقصد الباحث تلك الأقليات التي كانت في يوم ما أقاليم مسلمة مستقلة خاضعة للحكم الإسلامي) في بعض دول جنوب شرق آسيا، أما الفئة الثانية: فهي الأقليات المسلمة ذات الجذور الحديثة، وهي من غير شعوب الدول المعنية إذ هاجر المسلمون إليها منذ نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين واستقروا في هذه الدول ليصبحوا بذلك أقليات مسلمة بالإضافة إلى من دخل في الإسلام من رعايا هذه الدول، ومن أمثلتها الأقليات المسلمة في كل من أوروبا والأمريكتين واستراليا.[٥]

وتشير ملاحظة الواقع إلى أن الأقليات المسلمة بشكل عام تعاني من مجموعة من المشكلات على كافة المستويات، فعلى المستوى الاقتصادي يلاحظ أن جل أن لم يكن كل أفراد الأقليات المسلمة في العالم يعانون من

---

(١) أنظر في ذلك: يوسف القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة: حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٧.

(٢) أنظر في هذا الصدد: نادية محمود مصطفى، الفقه السياسي للأقليات المسلمة، في:
http://www.islamonline.net/arabic/contemporary/Politic/2000/article4.shtml

(٣) لمزيد من التفصيل أنظر: عبد العزيز بن عثمان التويجري، الجاليات والمؤسسات الإسلامية ودورها في إبراز صورة الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة(ايسيسكو)، ٢٠٠٣، ص١٥.

(٤) أنظر في ذلك كل من:- يوسف القرضاوي، م.س.ذ، ص١٧.
- نادية محمود مصطفى، الأقليات المسلمة: إطار عام مقارن للدراسة، م.س.ذ، ص٢٤٠.

(٥) انظر في ذلك: المرجع السابق، ص٢٤٠: ٢٤٢.

انخفاض متوسط الدخل السنوي وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي لا حصر لها ويرجع البعض ذلك في حالة الأقلية التي نشأت عن طريق احتلال غير المسلمين لهم إلى ما قامت به الدول المحتلة من مصادرة لأموال وأملاك المسلمين مما أدى إلى فقرهم وضعفهم وإذلالهم، وفي حالة الأقليات التي تكونت عن طريق الهجرة واعتناق الإسلام إلى اضطرار أفراد هذه الأقليات إلى العمل الشاق وبأجور مزرية أضف إلى ذلك التمييز في المعاملة بناءاً على الدين. أما على المستوى الاجتماعي فتعد أخطر مشكلة تواجه الأقليات المسلمة بشكل عام هي خطورة الاندماج والانصهار في الأغلبية التي تعيش بينها وهذا يتم بطرق عدة كما سيأتي ذكره بعد ذلك، أضف إلى ذلك تدني المستوى الثقافي والتعليمي لمعظم أفراد الأقليات المسلمة. أما على المستوى السياسي فتعاني معظم الأقليات المسلمة في العالم من التهميش السياسي والذي يظهر في قلة مشاركاتهم في الحياة السياسية وعمليات اتخاذ القرار.[١] بل إن البعض يصنف المشكلات والتحديات والتهديدات التي تواجهها الأقليات المسلمة وفقا للنظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي تعيش فيه الأقلية كما يلي:

أولاً: في ظل النظم الشمولية الملحدة يعتبر الاحتفاظ بالإسلام هو التحدي الأساسي الذي يواجه أفراد الأقليات المسلمة، فهو يعد مصدر عنت اجتماعي ورسمي مما يدفع الكثيرين من أبناء الأقليات المسلمة إلى مسايرة الاتجاه العام للدولة ولو بطريقة شكلية، مثل الاتحاد السوفيتي السابق ونظم شرق أوروبا، والصين.

ثانيا: النظم الديمقراطية الغربية العلمانية ذات الوفرة الاقتصادية: ففي ظل حرية الاعتقاد التي تسمح لأفراد الأقلية بالاحتفاظ بعقيدتهم، تأتي التحديات الثقافية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في المقام الأول، مثلما هو الحال في معظم الدول الغربية.

ثالثاً: في ظل النظم التابعة: وهي غالباً نظم تعاني من المشاكل الاقتصادية ومن عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى أنها غالباً ما تموج بمناخ علماني، ويواجه المسلمون مشكلات القهر السياسي وغياب الحرية الفكرية والسياسية بشكل عام. ومن الأمثلة على ذلك الهند.[٢] ومن الطبيعي أن يكون لأنواع وأنماط الأقليات ولطبيعة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيش فيها هذه الأقليات، الأثر الكبير على طبيعة مطالب هذه الأقليات.

وبالانتقال إلى آسيا، بداية تعتبر آسيا مهد كثير من الديانات سواء السماوية، مثل اليهودية والمسيحية والإسلام، أو غيرها مثل البرهمية والكنفوشية والبوذية.[٣] وقد كان أول ظهور الإسلام في قارة آسيا في جزيرة العرب وبالتحديد في الطرف الغربي منها ثم أخذ الإسلام في الانتشار حتى عم الجزيرة كلها.[٤] ثم حمل اليمنيون الإسلام إلى شرق أفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا.[٥]

وقد كان انتشار الإسلام في آسيا عبر طريقين: البر، وذلك من خلال الفتوحات الإسلامية للمنطقة الوسطى من آسيا. والبحر، وذلك من خلال المسلمين الذين وصلوا من جنوب الجزيرة العربية إلى كل الساحل حتى اندونيسيا،[٦] فقد لعبت التجارة دوراً مهماً في انتشار الإسلام فمن خلال التجار المسلمين دخل الإسلام إلى سواحل الهند الغربية قبل أن تدركها الفتوح الإسلامية،[٧] وجزيرة سيلان(سريلانكا)، وجزر المالديف، وجزر الهند الشرقية(اندونيسيا)، كما أن الفرس لعبوا دور في نشر الإسلام في وسط وجنوب شرق آسيا، ومن خلال مسلمو ودعاة الهند دخل الإسلام الملايو والبنغال وبورما وآسام، ثم قام الاندونيسيين وغيرهم بنشر الإسلام في الفلبين، فقارة آسيا هي مهد الإسلام، كما أن الشعوب المغولية

---

(١) أنظر في ذلك كل من:- سليمان محمد توبولياك، م.س.ذ، ص٣٢: ٣٨.
- سيد عبد المجيد بكر، م.س.ذ، ص١٩:١٣.
- محمد عبد العاطي، م.س.ذ.
- محمود شاكر، م.س.ذ، ص٦٩: ٩٩.
- محمد يوسف و طارق راشد، م.س.ذ.

(٢) أنظر في ذلك : نادية محمود مصطفى، الأقليات المسلمة: إطار عام مقارن للدراسة، م.س.ذ، ص٢٤٢: ٢٤٧.

(٣) أنظر في ذلك: عاطف محمد، أشهر الاكتشافات الجغرافية في العالم، دار الطائف للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٥٦.

(٤) أنظر في هذا الصدد، عبد الحميد بخيت، المجتمع العربي والإسلامي، الجزء الثاني، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦، ص٢٠.

(٥) أنظر في هذا الصدد: يسري الجوهري، جغرافية الشعوب الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٥،ص١١.

(٦) أنظر في ذلك: آسيا، في:

http://www.zuhlool.org/wiki/%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7

(٧) أنظر في هذا الصدد: يسري الجوهري وناريمان درويش، جغرافيا العالم الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص١٤.

التركية قامت بنشر الإسلام في وسط آسيا في إقليم التركستان، ثم حوض نهر الفولجا وشمال البحر الأسود ثم إلى الصين.[١]

وبصدد عدد الأقليات المسلمة في آسيا، أيضاً اختلف الباحثون بشأن هذه التقديرات، فهناك تقديرات لعام ١٩٦٨ تقول بأن إجمالي عدد المسلمين الذين يعيشون بوصفهم أقليات في آسيا هو ١٠٩مليون مسلم،[٢] وتقديرات لعام ١٩٧٩ب١٧٠ مليون مسلم،[٣] أما اللافت للانتباه هي تقديرات عام ١٩٨٥ فبعض الإحصائيات خرجت ب١٧٦مليون مسلم في آسيا وفي العالم ٢١١مليون مسلم، في حين يوجد تقدير آخر في نفس العام وهو أن عدد أفراد الأقلية المسلمة في آسيا يقدر ب٢٨٢مليون وفي العالم ٣٧١مليون، في حين يأتي تقدير ثالث يرى بأن عدد أفراد المسلمين الذين يعيشون كأقليات في آسيا يقدر ب٢٧٠مليون مسلم، ليس هذا فحسب بل أنه توجد كتابات حالية تستخدم بعض تقديرات الثمانينيات(بغض النظر عن مدى صحتها) فتقدر عدد أفراد الأقلية المسلمة في آسيا ب٢٨٢مليون.[٤] ويوجد تقدير للدكتور جمال حمدان في ١٩٩٠ لأعداد المسلمين في العالم ككل ب٥٠٠إلى ٦٠٠مليون مسلم وقد يرفعها البعض وقتها إلى ٧٠٠مليون فهو نفسه لا يثق في مصداقية التقديرات بالتحديد.[٥] وعلى الرغم من أن العديد من الكتابات الحالية تؤكد أن عدد المسلمين بشكل عام في آسيا يقدر بأكثر من ٧٥٢مليون مسلم منهم ٤٧٠مليون(٦٣%) يعيشون في دول إسلامية، وأكثر من ٢٨٢(٣٧%)مليون مسلم يعيشون كأقليات مسلمة في آسيا إلا أن هذه الإحصائية عرضت في بعض الكتابات بالنص في عام ١٩٨٥، ومع ذلك فهي قد تكون الأقرب إلى الواقع الآن.إذا كان هذا حال التقديرات المتعلقة بإجمالي عدد المسلمين في العالم فما الظن بالأقلية المسلمة في العالم ثم في آسيا. وأيا كانت هذه التقديرات للأقليات المسلمة في آسيا بشكل عام، مايهم هو عدد المسلمين في كل دولة من حالات الدراسة. كما أن الأهم من ذلك هو أوضاع هذه الأقليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهل هي تعاني بالفعل من تمييز عنصري أدى إلى تردي أوضاعهم أم أنهم إرهابيون لا ينشدون إلا العيش في ظل الحروب؟ كل هذا سيتضح من خلال الفصول الأربعة الآتية:

الفصل الأول: الأقلية المسلمة في الهند.

الفصل الثاني: الأقلية المسلمة في الصين.

الفصل الثالث: الأقلية المسلمة في تايلاند.

الفصل الرابع: الأقلية المسلمة في الفلبين.

خاتمة القسم الثاني: والتي فيها يتم فيه عرض إجمالي لحالة حقوق الإنسان في تلك الدول، وفي آسيا بشكل عام.

---

(١) أنظر في هذا الصدد: مجدي الداغر، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم: قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، دار الوفاء، المنصورة،الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٢٣: ١٢٤.

(٢) أنظر في ذلك: محاضرات في جغرافية العالم الإسلامي، معهد الدراسات الإسلامية بالزمالك، مصر، ١٩٧٥، ص٣٠.

(٣) أنظر في هذا: محمد السيد غلاب وآخرون، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٧٩، ص٥٧٣.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر كل من:- محمود شاكر، م.س.ذ، ص٩٣.

- سليمان محمد توبولياك، م.س.ذ، ص٤٣.

- محمد عبد الله السمان، قضايا إسلامية معاصرة: محنة الأقليات المسلمة في العالم، الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية بالأزهر الشريف، القاهرة، ١٩٨٧، ص٩٠.

- بدرية طه، مسلمو آسيا: آية الاغتراب في الوطن، في:

http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=45731

(٥) لمزيد من التفصيل أنظر: جمال حمدان، العالم الإسلامي المعاصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٢.

الفصل الأول

الأقلية المسلمة في الهند

مقدمة:

تقع الهند في جنوب قارة آسيا،[١] وتعتبر الهند الجزء الأكبر مما كان يعرف بشبه القارة الهندية(الهند باكستان بنجلاديش)[٢] ويحد الهند من الشمال الصين ونيبال وبوتان، ومن الشرق بنجلاديش وميانمار(بورما) وخليج البنغال، ومن الجنوب مضيق بالك وبحيرة مانار(تفصلانها عن سريلانكا) والمحيط الهندي، ومن الغرب بحر العرب وباكستان.[٣] وتبلغ مساحة الهند ٣,٢٩مليون كم مربع، وهي تأتي في المركز السابع على المستوى العالمي والمركز الأول على المستوى الآسيوي من حيث المساحة والثانية في عدد السكان بعد الصين على المستويين العالمي والآسيوي، فعدد سكانها فوفقا لتقديرات ٢٠٠١فهم حوالي ١,٠٢٩,٩٩١,١٠٠نسمة، ووفقا لتقديرات ٢٠٠٧ فهم حوالي ١,١٢٩,٨٦٦,١٥٤نسمة.[٤] وتتعدد اللغات في الهند بشكل كبير جداً فهي تبلغ أكثر من أربعمائة لغة ولهجة، هذا التعدد ساعد الإنجليز على فرض اللغة الإنجليزية باعتبارها اللغة الرسمية للهند حتى يناير ١٩٦٥، واللغة الرسمية للهند وفقاً للدستور الآن هي اللغة الهندية بالخط الديوناجري، وظلت الإنجليزية أحد اللغات الكبرى للدراسات والأبحاث والصحافة والإدارة والقانون والاتصالات بين الأقاليم والدول الخارجية، بالإضافة إلى ما سبق يوجد آلاف اللهجات المحلية.[٥] أما من ناحية الدين فيوجد في الهند تنوع عقائدي هائل إبتداءا بالوثنية ومروراً بالمسيحية وانتهاءا بالإسلام، وتعتبر الهندوسية ثم البوذية أقدم ديانات الهند،[٦] ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٠ يأتي ترتيب الفئات الدينية الهندية كما يلي: الهندوس(٦١,٢%)، والمسلمون(٢١,٣%)، والسيخ(٥%)، والوثنيون(٥%)، ثم المنبوذون والبوذيون والجينون المجوس والمسيحيون واليهود يمثلون٧,٥%. وبالرغم من هذا التنوع العقائدي في الهند إلا أنه لا يوجد دين رسمي للدولة فالهند من الناحية الدستورية هي دولة علمانية.[٧]

وبالانتقال إلى الأقلية المسلمة في الهند، فتجدر الإشارة إلى أنه قد طال تقديرات أعداد أفرادها ما طال تقديرات أعداد أفراد المسلمين في العالم(كما سبق) من اختلافات، فتتراوح تقديرات نسب الأقلية المسلمة في الهند مابين ١٢%(وهو السائد في جل الكتابات والإحصائيات) إلى٢١%، أي أنه وفقاً لذلك تتراوح أعداد المسلمين في الهند مابين ١٠٠مليون إلى ١٧٠مليون، لكن المؤكد أنه بالرغم من أن المسلمين أقلية في الهند إلا أن كثرتها العددية تعطيها الكثير من الأهمية، كما أنها تمثل ثاني أكبر جماعة دينية في الهند بعد الهندوس، كما أنها تشكل أكبر أقلية دينية في الهند. ويتركز أغلب المسلمون في ولايات أوتار باراديش، وبهار(بيهار)، وغرب البنغال، ومهراشتره، وكيرلا. كما أنه تجدر الإشارة إلى أن مسلمو الهند ينقسمون إلى قسمين: مسلمو الشمال ويتكلمون اللغة الأردية والبنغالية ويتبعون المذهب

---

(١) أنظر في ذلك: عاطف محمد، م.س.ذ، ص٥٦.

(٢) أنظر في هذا الصدد كل من:- محمد نصر مهنا، انتشار الإسلام في آسيا، الجزء الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٣٤٥.

- عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ص٢.

- Peter Hardy, Islam and Muslims in south Asia, in: Raphael Israeli, the crescent in the east: Islam in Asia major, Curzon press, U.K, 1989, p.36.

- India, in: http://encarta.msn.com/encyclopedia_761557562/India.html

(٣) انظر في ذلك كل من: India, ebide.

- جلال السعيد الحفناوي، جمهورية الهند، في: محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم(محرران)، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٤١.

(٤) أنظر في هذا الصدد كل من:

Jack Donnelly, traditional values and universal human rights: cast in India, in: Claude E. Welch and Virginia A. Leary(editors), Westview press, 1990, p. 55.

India, op.cit.

- جلال السعيد الحفناوي، م.س.ذ، ص٤٤١.
- محمد عبد الله السمان، م.س.ذ، ص١٥٥.
- مجدي الداغر، م.س.ذ، ص١٥٩.

(٥) أنظر في ذلك كل من:- محمد نصر مهنا، م.س.ذ، ٣٤٥.

- عبد المنعم النمر، م.س.ذ، ص٢٤.
- جلال السعيد الحفناوي، م.س.ذ، ص٤٤٢.

(٦) أنظر في هذا الصدد كل من:- عبد المنعم النمر، م.س.ذ، ص٢٤.

- India, op.cit.

(٧) أنظر في ذلك كل من: جلال السعيد الحفناوي، م.س.ذ، ص٤٤١.

- Ishtiaq Ahmed, south Asia, in: David Westerlund& Lngvar Svanberg(editors), Islam outside the Arab world, curzon press, U.K, first published, 1999, p. 237.

الحنفي، ومسلمو الجنوب ويتكلمون اللغة التاملولية ويتبعون المذهب الشافعي. وبالإضافة إلى ذلك هناك مسلمين شيعة في بعض الولايات وخاصة حيدر اباد.[١]

هذا فيما يتعلق بديموغرافية المسلمين في الهند، أما فيما يتصل بأوضاعهم كأقلية مسلمة ومدى تمتعهم بحقوقهم كبشر وكأقليات، فهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال عدة نقاط رئيسية، ولكن قبل الخوض في أوضاع المسلمين في الهند و الوقوف على ما إذا كان هناك انتهاك لحقوقهم وحرياتهم من عدمه، يلقي الباحث نظرة تاريخية سريعة على الوجود الإسلامي في الهند، إبتداءا من الفتوحات الإسلامية للهند، ومروراً بالدول الإسلامية التي حكمت الهند لمدة ثمانية قرون، وانتهاءا بتقسيم الهند على أساس ديني.

نظرة تاريخية:

منذ أقدم العصور وصلات التبادل التجاري بين الهند والجزيرة العربية كانت قائمة،[٢] كما أن ذهاب المسلمين الأوائل إلى الهند كان منذ حياة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولقرون طويلة كان التجار والبحارة العرب كانوا قد ألفوا السواحل الغربية للهند فمنهم من بقي واستقر هناك، وراحوا ينشرون الإسلام، واستقر نسل هؤلاء العرب في ميناء مالبار وذلك كان قبل الفتح الإسلامي.[٣] وبهذا يمكن القول أن **الإسلام وصل إلى شبه القارة الهندية بشكل عام من خلال الطرق الثلاثة الآتية:**

أولاً: عن طريق الفتوحات: وصل المسلمون إلى ساحل الهند الغربي في عهد عمر بن الخطاب عام ١٥هـ وفي عهد عثمان بن عفان ولكن الفتح الحقيقي كان على يد محمد بن القاسم الثقفي، ففتح السند في عام٩٣هـ، ثم توالت الفتوحات بعد ذلك إلى أن استقر للمسلمين الأمر في الهند.[٤]

ثانيا: عن طريق التجارة: كانت هناك علاقات تجارية بين العرب والهند قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان التجار العرب يحظون باحترام وتقدير الحكام في شبه القارة الهندية، ولما ظهر الإسلام في شبه الجزيرة العربية حمل التجار معهم الدين الجديد (سواء بالحديث، أو بالسلوكيات)، ثم بدأ التجار بالاستقرار في بعض مناطق وسواحل شبه القارة ثم قاموا بالتزاوج من هنديات،أضف إلى ذلك إعجاب الهنود بالحياة الاجتماعية للمسلمين، ومن هنا بدأت قاعدة انتشار الإسلام تتسع من هذا الطريق.[٥]

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر كل من:- جلال السعيد الحفناوي، م.س.ذ، ص٤٤١.
- مجدي الداغر، م.س.ذ، ص١٥٩.
- Peter Hardy, op.cit, p.36.
- Ishtiaq Ahmed, op.cit, p.137.
- Suneet Chopra, Problems of the Muslim minority in India, social scientist, vol.1, no.2, September, 1976,(jstor), p.68.
- Zeenath Kausar, Communal Riots in India: Hindu-Muslim conflict and resolution, journal of Muslim minority affairs,(Rutledge), vol.26, no.3, December, 2006, p.353.
- Malika B. Mistry, Muslims in India: a demographic and socio-economic profile, journal of Muslim minority affairs,(Rutledge), vol.52, no.3, December, 2005, p.399.
- India, op.cit.
- محمد عبد العاطي، م.س.ذ.

(٢) أنظر في هذا الصدد: إسماعيل العربي، الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية الليبية، ١٩٨٥، ص٢٣.

(٣) Richard Symonds, The Making of Pakistan, Faber and Faber, London, 1949, p.19.

(٤) أنظر في هذا الصدد كل من:- جميل عبد الله محمد المصري، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، الجزء الأول، دار أم القرى، الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص٣٨٣: ٣٨٤.
- Murray T. Titus, Islam in India and Pakistan, royal book company, Pakistan, 1990, p.4, 8:9.
- إسماعيل العربي، م.س.ذ، ص٢٥: ٢٧.
- صابر طعيمة، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص١٤٩.
- عبد المنعم النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٣.
- عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، بلاد الهند في العصر الإسلامي: منذ فجر الإسلام حتى الغزو التيموري، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩.
- القاضي أبو المعالي أطهر المباركبوري، الفتوحات الإسلامية في الهند(١)، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ص١٦.

(٥) أنظر في ذلك كل من:- جميل عبد الله المصري، م.س.ذ، ص٣٨٤.
- عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، م.س.ذ، ص٦٠: ٦١.
- سيد عبد المجيد بكر، م.س.ذ، ص٢٠٩: ٢١٠.
- محمد نصر مهنا، م.س.ذ، ص٣٤٦: ٣٤٧.

ثالثاً: عن طريق الدعاة: أدى ازدياد علماء الإسلام في الهند وخاصة في القرن الخامس الهجري إلى زيادة وسرعة انتشار الإسلام في الهند لما قاموا به من جهود دعوية فلم يتركوا مكانا في الهند إلا وذهبوا إليه، بالإضافة إلى استخدامهم لأسلوب الإقناع مع الأمراء المحليين للدخول في الإسلام. ومما ساعد على تقبل الإسلام وانتشاره في الهند بسرعة هو أن الهنود وخاصة الطبقات الدنيا والمنبوذين الذين كانوا يعانون من قسوة نظام الطبقات الظالم في الهند وجدوا في الإسلام ملجأهم لما فيه من مساواة وعدل.(١)

الدول الإسلامية في الهند:

أولاً: الدولة الغزنوية: ومن أشهر سلاطينها محمود الغزنوي الذي كان ابناً لسبكتكين حاكم غزنة والذي كان قد أسس دولة في بيشاور(باكستان)، وقد قام محمود الغزنوي بغزو الهند ١٧ مرة في ٢٧ سنة وتملك بعض الحصون بها، ووطد حكم الإسلام في البنجاب ودلهي ولاهور، وقام الغزنويون بشكل عام بنشر الإسلام في الهند كما أنهم كانوا كلما افتتحوا مدينة تركوا بها من العلماء من يعلمهم الإسلام. بعد ذلك وأمام قوة الغوريين تخلى الغزنويون عن عاصمتهم غزنة ونقلوا دولتهم للهند واتخذوا من لاهور عاصمة لهم. واستمرت الدولة الغزنوية حتى ٥٤٧هـ.

بعد ذلك توالت الدول، فكان بعد الغزنوية **الدولة الغورية** والتي استطاع مؤسسها محمد الغوري القضاء على الغزنويين واتخذ من دلهي قاعدة لحكومته الإسلامية في الهند، وبذلك يكون بدأ على يديه الحكم الإسلامي في شمال الهند بأكمله وذلك في ٥٩٧هـ، ثم أن كانت **دولة المماليك** بعد اغتيال محمد الغوري في عام ٦٠٢هـ، وبعدها الخلجيون الذين استمروا في الحكم من ٦٨٩إلى ٧٢٠هـ (١٢٩٠ـ ١٣٢٠م)، وبعدهم كانت **أسرة تغلق** والتي مكثت من ٧٢٠ـ ٨١٦هـ (١٣٢٠ـ ١٤١٣م)، ثم توالت الأسر حتى جاء السلطان ظهير الدين بابر وفتح الهند وبهذا ننتقل إلى الدولة المغولية التي بانتهائها انتهى الحكم الإسلامي في الهند إلى الآن.

أخيراً: الدولة المغولية: أسسها بابر المغولي سنة ٩٣٢هـ(١٥٢٥م) بعد أن دخل دلهي، ثم خلفه أولاده في الحكم حتى وصل الحكم إلى شاه جهان(صاحب تاج محل)، ثم أورنجزيب، وهو يعد من أعظم وأقوى ملوك هذه الأسرة، فقد بلغ الحكم الإسلامي للهند أوج قوته في عصره، وقد قام بتوحيد الهند كلها تقريباً تحت حكمه، وبعد أن توفى هذا الإمبراطور في عام ١١١٨هـ(١٧٠٧م) بدأت عوامل الانحلال والضعف تدب في أوصال الدولة المغولية، إذ اتسم الملوك الذين خلفوه بعد ذلك بالضعف، فكان بهادر شاه الأول ثم أكبر شاه الثاني، ثم بهادر شاه الثاني الذي تولى الحكم في سنة ١٢٥٣هـ(١٨٣٧م)، وكان آخر ملوك الأسرة المغولية، وبذلك ينتهي الحكم الإسلامي في الهند.(٢) وكان الإنجليز قد تسللوا إلى الهند في بداية القرن السابع عشر الميلادي كتجار(مستثمرين) ثم ما لبثوا أن أبعدوا منافسيهم الفرنسيين والبرتغاليين والهولنديين، من خلال معاونتهم لسلاطين الهند للتخلص من هؤلاء المنافسين وبذلك حظوا بمكانة مميزة لدى حكام وسلاطين الهند، مما أدى إلى ازدياد قوتهم وثرائهم واتساع نفوذهم إلى الحد الذي مكنهم من شراء بومباي نفسها من البرتغاليين، ويستمر هذا النفوذ في التعاظم مجسداً في شركة الهند الشرقية، تلك الشركة التي استغلت ظروف ضعف الحكم المغولي أو ساعدت في إضعافه وراحت توسع نفوذها وتبتلع شبه القارة الهندية بالإضافة إلى إثارتها الفتن بين كل من المسلمين والهندوس وأدخلت في أنفسهم أن المسلمين ماهم إلا مجرد غزاة ولا يمتون إلى الهند بصلة، ويتزامن هذا مع ضعف الدولة المغولية، إلى أن كانت محاكمة آخر سلاطينها بهادر شاه الثاني ونفيه مع من تبقى من أسرته في عام ١٨٥٨م، ثم تسلمت الحكومة البريطانية حكم الهند من شركة الهند الشرقية، وقامت بتعويض الشركة عن إبعادها عن شئون الحم بتعويضات هائلة وبذلك أعلنت شبه القارة الهندية محمية بريطانية وأصبحت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية.(٣) وتلى ذلك تمرد على أثره تحول المسلمون من نخبة حاكمة للهند إلى جماعة فرعية مجردة

---

(١) أنظر في ذلك كل من:- جميل عبد الله محمد المصري، م.س.ذ، ص٣٨٥.

- Richard Symonds, op.cit, p.20:21.

(٢) أنظر في هذا الصدد كل من:- جلال السعيد الحفناوي، الجماعة المسلمة في الهند خلال قرن، في: الأمة في قرن: الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل، الكتاب الخامس، أمتي في العالم(حولية قضايا العالم الإسلامي)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠٢، ص٣٤٩.

- Peter R. Demant, Islam vs. Islamism: The Dilemma of the Muslim World, Praeger publisher, London, first published, 2006, p.44: 47.

- Murray T. Titus, op.cit, p.4: 9.

- Claude A. Buss, Asia in The Modern World: a History of China, Japan, South and Southeast Asia, The Macmillan company, new York, without date, p.54: 55.

- عبد المنعم النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، م.س.ذ، ص١٣: ١٤.
- جميل عبد الله محمد المصري، م.س.ذ، ص٣٨٥: ٣٩٢.
- سيد عبد المجيد بكر، م.س.ذ، ص٢١١: ٢١٤.
- محمد نصر مهنا، م.س.ذ، ص٣٤٧: ٣٤٩.

(٣) أنظر في ذلك كل من: أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندوباكستانية وحضارتهم، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص٤٣٩: ٤٥٢.=

من القوة فقد فقدوا الإمبراطورية والإمبراطور، وراحوا ينظر إليهم بشك من جانب البريطانيين نظراً لدورهم القيادي في العصيان أو التمرد، وبدأ التنكيل الإنجليزي بالمسلمين، فقد مثل عام ١٨٥٨م نقطة تحول كبرى في تاريخ المسلمين في الهند، فمعنى أن تكون مسلماً هو أن تكون عدواً للبريطانيين.[١] وبذلك أصبح المسلمون في الهند أقلية دينية مستضعفة.

وبصدد علاقة الأقلية المسلمة الحاكمة بالهندوس وببقية الشعب الهندي، يذكر أنها كانت أقرب إلى الاستقرار، خاصة في مجال حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، إلى أن دبت الخلافات بينهم والتي تلت ضعف وانحلال الإمبراطورية المغولية فبدأت خلافات المسلمين مع الهندوس،[٢] ثم أذكت بريطانيا هذه الخلافات بعد ذلك حتى اشتعلت المواجهات بين الجماعتين الدينيتين.

وبصدد حقوق الأقلية المسلمة في الهند خلال فترة الحكم البريطاني، يمكن القول أنها تعرضت لانتهاكات عديدة من جانب كل من البريطانيين والهندوس، أما بصدد البريطانيين فقد اتبعت مجموعة من الخطوات كان من شأنها تخلف المسلمين حتى اليوم، ليس في الهند وحدها بل المسلمون الذين انتقلوا إلى باكستان:

١. قاموا بإضعاف المسلمين اقتصاديا من خلال مضاعفة ديونهم، بأساليب الحيلة والخداع. كما قاموا بالتعاون مع المتطرفين والمرابين الهندوس على انتزاع أملاك المسلمين منهم بالقوة.

٢. أقصوهم إقصاءاً كاملاً عن كل وظائف الدولة التي كانوا يشغلونها، ومنعهم من الالتحاق بأي عمل حكومي صغيراً أو كبيراً، ومعاملتهم معاملة متدنية. بالإضافة إلى التضييق على أصحاب الشركات من المسلمين حتى يتعرضوا للإفلاس، ومن ثم يتركون الهند.

٣. إغلاق المدارس الإسلامية بالقوة ومصادرة الوقف الإسلامي الذي كان يوجه إلى دعم هذه المدارس، كما قام البريطانيون بتهديد أغنياء المسلمين بمصادرة أموالهم إن هم دعموا مثل هذه المدارس، وبهذا أغلقت معظم المدارس الإسلامية ليعم بذلك أغلب المناطق الإسلامية في الهند الجهل والتخلف، بعد ذلك قامت بريطانيا بافتتاح مدارس لها بأماكن عديدة بالهند، واقتصرت هذه المدارس على طائفة الهندوس وحرم منها أبناء المسلمون،[٣] ولكن كان لهذا الحرمان أكثر من سبب غير إرادة البريطانيين جهل المسلمين، وتمثلت هذه الأسباب في: بعد الأماكن التي بنيت فيها المدارس البريطانية عن أماكن تركز المسلمين، هذا من ناحية، من ناحية أخرى لم تعطي هذه المدارس أي اهتمام بالطبع للتعليم الإسلامي، أيضاً كان التدريس فيها باللغة الإنجليزية، بدلا من الفارسية، كما أن هذه المدارس كان يقوم عليها المبشرين البريطانيين مما أدى إلى ارتياب القادة الدينيين المسلمين من هذه المدارس وخافوا على هوية ودين أولادهم.[٤] أضف إلى ذلك رفض المسلمين كل ما هو غير إسلامي وأجنبي وتشككهم فيه، كل هذه العوامل السابقة أدت إلى تخلف المسلمين في كافة المجالات، ومن ثم حرمان أغلب المسلمين من حقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سواء كان هذا الحرمان ناتج عن تخلفهم أم أن تخلفهم هو الذي نتج عن عدم تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم.

ونتيجة لهذه الأوضاع المتردية للأقلية المسلمة في الهند جاء البعض من أمثال السيد أحمد خان، والذي أراد النهوض بقومه، وراح يوضح لهم بأن غضبهم من البريطانيين لا يعني اعتزال كافة مناحي الحياة والتخلف عن مواكبة ركب الحياة الهندية بكافة قطاعاتها، وكيف أن تعلم العلوم الأخرى لا يتعارض مع التفقه بأمور الإسلام والتمسك بآدابه وتقاليده، ثم راح يوضح للبريطانيين كيف أن تعسفهم وشركتهم الهندية الشرقية مع المسلمين وإبعادهم عن كل قطاعات الحياة، هو الذي أدى إلى ثورة أو عصيان ١٨٥٧م، وقد أسس جامعة عليكرة لتقوم فيها الدراسات الغربية والإسلامية جنباً إلى جنب. وراح ينادي بضرورة تمثيل المسلمين في المجالس الهندية التشريعية بنواب من المسلمين، حتى لا

=- Richard symonds, op.cit, p.24.

(١) أنظر في ذلك كل من:

- Akbar S. Ahmed, living Islam, bbc Books, without publishing place,1994, p.117: 118.
- Richard Symonds, op.cit, p.25.

(٢) Zeenath kausar, op.cit, p.354.

(٣) أنظر في هذا الصدد كل من:- مجدي الداغر، م.س.ذ، ص١٦٧.

- أحمد محمود الساداتي، م.س.ذ، ص٤٥٤: ٤٥٥.
- أسماء أبو بكر، المسلمون في دوائر النسيان، في: دعوة الحق، تطلب من إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة الثامنة، عدد٩٦، ١٩٨٩، ص٩٩: ١٠١.
- عبد المنعم النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، م.س.ذ، ص١٥.

(٤) Theodore P. Wright, Muslim legislators in India: profile of A minority elite, the journal of Asian studies, (J.STOR), vol.23, no.2, February, 1964, p.253.

- Richard Symonds, op.cit, p.25:26.

تطغى طائفة الأغلبية على طائفة الأقلية خاصة في بلد مثل الهند تعد فيه العقائد أساس حياتها الاجتماعية والسياسية.[١] وجاءت مجموعة أخرى بعد أحمد خان ولكنهم جاءوا ليطالبوا بوطن مستقل للمسلمين، فهناك أربع رجال اعتبروا من أهم رجال مسلمي الهند في النصف الأول من القرن العشرين، ألا وهم: محمد علي جناح أو جنه، ومحمد إقبال، وابوالكلام آزاد، ومختار أحمد أنصاري.[٢] ويرى البعض أن هؤلاء لم يكونوا ينشدون الانفصال لذاته ولكنهم طالبوا به لما رأوا من التردي المتزايد لأوضاع المسلمين، دون الوفاء بأي من الوعود التي كانت تقطعها الحكومة الهندية بصدد إعطاء المسلمون حقوقهم، أضف إلى ذلك المجازر التي كان يذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الجانبين، وإن كان للمسلمين النصيب الأكبر المضاعف في ذلك. ومنذ بداية القرن العشرين وبدأت بعض الحركات والمنظمات الإسلامية في الظهور، مثل مجلس إتحاد المسلمين عام ١٩٢٧م، وهو في البداية لم يقم على تحقيق أهداف سياسية، وإنما قام من أجل أهداف دينية، ولكنه تحول لطابع سياسي بعد تمرد عام ١٩٣٨م، وهناك أيضاً كانت الرابطة الإسلامية التي ساندت محمد علي جناح، وكل المنظمات الإسلامية في الهند كان لها دور كبير في مقاومة الإنجليز، والحصول على الاستقلال الهندي، فقد حصلت الهند على استقلالها عن التاج البريطاني في ١٤أغسطس عام ١٩٤٧م، وبذلك يكون قد انتهى رسمياً مائتي عام من الاحتلال البريطاني للهند(وفعليا حوالي ثمانية وثمانون عاماً)، وعشية هذا الاحتلال كان هناك حلم واحد لقائدي مسيرة الاستقلال(غاندي ونهرو)، ألا وهو أن تكون الهند نموذجا يحتذى به في العدل والمساواة والحرية،[٣] فراحوا يعرضون الأسس العلمانية باعتبارها إلى جانب الديمقراطية كنظام حكم، الأسس التي تقوم عليها الهند الجديدة.[٤] ولم تكتمل فرحة الهند بالاستقلال حتى كان قرار الأمم المتحدة بتقسيم الهند، وجاء هذا كنتيجة لما لاقاه المسلمون من معاناة وتشريد وفقر وقتل وهدم مساجدهم وبيوتهم، مما جعل الحل الوحيد للحصول على حرية المسلمين هو أن يكون لهم وطن مستقل تحت حكم إسلامي. و قبل استقلال ١٩٤٧م كان هناك تقسيم فيدرالي في عام ١٩٤٠م قسمت الهند من خلاله إلى ثلاث مناطق، وهي الهند، وباكستان، وبنجلاديش(البنغال)، ولكن ظلت معاناة المسلمين كما هي، إلى أن تم استقلال المسلمون في دولة تمثلهم في ١٩٤٧م غداة الاستقلال الهندي عن التاج البريطاني، ولم يذهب مسلمو الهند جميعهم إلى الدولة الوليدة ولكن تبقى في الهند ما يقرب من ١٠% أو يزيد من إجمالي سكان دولة الهند المسلمين.[٥]

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ترتب على تقسيم الهند واستقلال باكستان بعض الآثار السلبية على مسلمي الهند أهمها:

أولاً: أنه إبان التقسيم، هاجر إلى باكستان عدد كبير من المثقفين المسلمين، والأطباء والمحامين، مما أدى إلى تحول في البنية الاجتماعية لمسلمي الهند، أضف إلى ذلك أنه بعد التقسيم ترك مسلمو الهند بلا موجه أو ضابط، مما أدى إلى التفكك الاجتماعي والبؤس الاقتصادي.[٦]

---

(١) أنظر في هذا الصدد كل من:- أحمد محمود الساداتي، م.س.ذ، ص٤٥٤: ٤٥٦.

- Akbar S. Ahmad, op.cit, p.118:119.

(٢) Francis Robinson, Islam and Muslim History in south Asia, oxford university press, new Delhi, 2000, p.358.

(٣) أنظر في ذلك: هـ.ب، الهند وخمسون عاماً من الاستقلال، السياسة الدولية، عدد١٣٠، أكتوبر، ١٩٩٧، ص١٦٤.

(٤) Kutty Faisal, Indian Muslims: Rebuilding A Community, Muslim minority affairs,(ebscohost) vol.17, is.1, April, 1997, p.192.

- Mushirul Hasan, Indian Muslim since Independence: In Search of Integration and Identity, Third world quarterly,(j.stor), vol.10, no.2, Islam& politics, April, 1988, p.818.

(٥) Janet E. Benson, Politics and Muslim Ethnicity in South India, journal of anthropological research, (j.stor), vol. 39, no. 1, spring, 1983, p.51: 52.

- Francis Robinon, op.cit, p.358: 289.

- Robert Hardgrave, India: The Dilemmas of Diversity, Democracy, vol.4, no.4, October, 1993, p.54:55.

- Wilfred Canrwell Smith, Modern Islam in India: a Social Analysis, Victor Gollancz ltd, London, 1946, p.268:271.

- Theodore P. Wright, A New Demand for Muslim Reservations in India, Asian survey, vol.37, no.9, Sept, 1997, p.852: 853.

- Theodore P. Wright, Muslim Legislator in India: Profile of a Minority Elite, op.cit, p254.

- ولمزيد من التفصيل حول الوجود البريطاني وتقسيم الهند، أنظر:

- M. A. Jinnah, Pakistan and Muslim India, Home Study circle, Bombay,1964, p.1:14.

-M. J. Akbar, Nehru: The Making of India, Roli books put ltd, New Delhi, first published, 2002, p.62:70.

- Ram Gopal, Indian Muslims: A Political History (1858:1947), Asia publishing house, London, without date, p.192:197, 222:255, 292:299.

(٦) Jamal Malik, the social-Islam in south Asia: situation of Muslim in India, in: http://www.goethe.de/ges/rel/prj/ffs/iss/en1734638.htm =

ثانياً: أما المشكلة الثانية التي ظهرت، هي مشكلة كشمير، فعندما تم التقسيم كل الإمارات أو المقاطعات الهندية ذات الأغلبية المسلمة دخلت في دولة باكستان، عدا إقليم واحد ألا وهو جامو وكشمير، وكان يسكن هذا الإقليم أغلبية مسلمة(أكثر من ٨٠%)،[١] ولكن حاكم هذا الإقليم كان هندوسي وكان يدعى هاري سنج، وترك لهذا الإقليم حرية الاختيار إما الانضمام إلى الهند أو باكستان وفقاً لاستفتاء، ورفض الحاكم الانضمام إلى باكستان واختار هو الانضمام إلى الهند كما سيأتي لاحقاً، ومن هنا جاءت مشكلة جامو وكشمير.[٢]

ويمكن تلخيص **أوضاع مسلمو هند ما قبل الاستقلال والتقسيم، كما يلي:**

أولا: قبل الاحتلال البريطاني:

- نمط الأقلية: هي خليط من الأنماط التي ذكرت آنفاً، فمعظم مسلمو الهند هنود من السكان الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام، بالإضافة إلى الأتراك وبعض العرب الذين أتوا إلى الهند إما تجار أو مع الفتوح الإسلامية إلى أن استقر الحكم للمسلمين، وكان هناك الكثير من الولايات أغلب سكانها من المسلمين.
- التصنيف الهيكلي الوصفي: أقلية دينية.
- التصنيف التحليلي: أقلية مسيطرة.
- التصنيف الحركي: أقلية استعلائية موجودة في مواقع السلطة.

ثانياً: أثناء الاحتلال البريطاني:

- نمط الأقلية: أصبح نمط الأقلية المسلمة بعد الاحتلال البريطاني أكثر وضوحاً، فهي أقلية مسلمة كانت في ديار إسلام سابقة، منها الذين يتميزون بتركزهم في أقاليم جغرافة محددة أي أنهم أغلبية فيها، ومثل هذا النمط هو الذي انضم إلى باكستان إبان التقسيم، والباقون موزعون على بقية ولايات الهند.
- التصنيف الهيكلي الوصفي: أقلية دينية.
- التصنيف التحليلي: أقلية غير مسيطرة.

التصنيف الحركي: وهنا انقسمت الأقلية المسلمة في الهند لنوعين من الأقليات تبعاً لمطالبها: أقلية انفصالية(وهي التي انفصلت مكونة باكستان)، والأخرى تعددية، وهم المسلمون الذين لم ينشدوا الانفصال عن الهند.

وبصدد حقوق الأقليات، فقد وضح في القسم الأول من البحث أن حقوق الأقليات تنقسم إلى حقوق عامة تشترك فيها الأقليات مع بقية البشر، أي حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق خاصة تتطلبها خصوصية الأقلية.

أما فيما يتعلق بالأقلية المسلمة في الهند فقد سبقت الإشارة إلى أنه يمكن تصنيفها حركياً إلى أقلية تعددية، ويمثلها المسلمون في الهند بشكل عام، وأقلية انفصالية ويمثلها مسلمي كشمير. وسيتم تناول كل أقلية على حدة.

حقوق الأقلية المسلمة في الهند منذ الاستقلال والتقسيم وحتى أواخر الثمانينيات:

أولاً: الحقوق العامة: وهي التي يشترك أفراد الأقلية مع بقية أفراد المجتمع في التمتع بها(وهي حقوق الإنسان بشكل عام)، وهي تنقسم بدورها إلى حقوق فردية ترتبط مباشرة بإنسانية الفرد، وحقوق جماعية تستلزم للمطالبة بها وممارستها وجود مجموعة من الأفراد يشتركون فيما بينهم في خصائص وصفات معينة، فهي حقوق لا يمكن ممارستها بشكل فردي.

=- Yoginder Sikand, Islamist assertion in contemporary India: the case of the students Islamic movement of India, Muslim minority affairs, (Carfax publishing), vol.23, no.2, October, 2003, p.335.

(١) Saad S. Khan, The Organization of the Islamic Conference (OIC) and Muslim minorities, Muslim minority affairs, (Carfax publishing), vol.22, no.2, 2002, p.358.

(٢) أنظر في هذا الصدد كل من:- أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية في آسيا، أوراق آسيوية،(مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، عدد٦، فبراير، ١٩٩٦، ص٢١: ٢٢.

- طاهر أمين، أزمة كارجيل في كشمير، في: أمتي في العالم، (حولية قضايا العالم الإسلامي:١٩٩٩)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦١٦.
- خالد الأصور، النزعات الانفصالية في شرق آسيا، الديمقراطية، السنة الثانية، عدد٥، شتاء ٢٠٠٢، ص٣٣٢.

الحقوق الفردية:

د **الحقوق المدنية:** وهي حقوق للإنسان يمارسها سواء كان مواطناً لدولة معينة أم لا. ومن أمثلتها الحق في الحياة، والحق في الحرية الشخصية، والحق في الكرامة والحرمة الشخصية، وحرية التعبير والتفكير والاعتقاد: بداية تجدر الإشارة(وكما سبق) إلى أنه نتيجة لإذكاء روح الفرقة من جانب الاحتلال البريطاني بين الهندوس والمسلمين، أصبح هناك صراع بين الجانبين قائم على الاختلاف في الدين فضلاً عن الاختلاف اللغوي، هذا كان قبل الاستقلال والتقسيم، وراح الوضع يزداد سوءاً بعد الاستقلال، فتستمر وتتواصل هذه الاختلافات لتقدم مصدر رئيسي للصراعات المتسمة بالعنف بين المسلمين والهندوس،(١) وبالرغم من حدوث التقسيم واستقلال معظم المسلمين في دولة باكستان، إلا أنه وكما سبق تبقى الكثير من المسلمين في الهند إما لأنهم لم يتاح لهم الذهاب إلى باكستان، أو لأنهم يعتبرون الهند هي الوطن الأم، وأنهم جزء من هذا الوطن، بالإضافة إلى الكثيرين من الطبقات الدنيا من المسلمين الذين عارضوا التقسيم ومن ثم الذهاب إلى باكستان على اعتبار أن الدولة الإسلامية ستفيد فقط الطبقات العليا.(٢) وبالرغم من ذلك اتهم الهندوس المسلمون المتبقين في الهند بالولاء المزدوج لكل من الهند وباكستان،(٣) أضف إلى ذلك أن الهندوس المهجرين من باكستان وتركوا ديارهم، جاءوا ويملأهم الحقد، بالإضافة للكراهية والضغينة الدينية تجاه المسلمين، كل هذه العوامل مجتمعة انعكست في التطورات التي شهدتها المرحلة التالية للاستقلال.(٤) في شكل انتهاكات خطيرة لكثير من حقوق الأقلية المسلمة في الهند، فبصدد الحق في الكرامة والحرمة الشخصية، فكثيراً ما تم انتهاك هذا الحق من جانب المتطرفين الهندوس على مرأى ومسمع من الحكومات الهندية المتعاقبة آنذاك(باستثناء موقف غاندي كما سيأتي) وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

- أنه وفي إطار مجازر أحمد اباد التي نظمها حزب جان سنغ عام ١٩٧٠م، قاموا بالقبض على ٣٠٠ امرأة مسلمة وحرقوهن بالنار وهن أحياء.(٥)
- القتل البشع لأطفال البنجاب المسلمين في أعقاب التقسيم مباشرة، مثل قيامهم برفع الطفل في الهواء وتلقيه بخنجر في بطنه، وإحراق أطفال آخرون أحياء حتى يموتون، وذلك على مرأى ومسمع من آبائهم.
- قطع رقبة المسلم ثم وضع الزيت المغلي عليها ليفور الدم ويتحرك الجسم وكأنه يرقص وسط ضحكاتهم.
- هتك أعراض النساء أمام الأهل ثم ذبح الجميع، وكل منهم يشاهد ما يحدث للآخرين وينتظر دوره.
- استعباد النساء المسلمات اللاتي لم يقوموا بقتلهن، كل هذا كان في البنجاب.(٦)
- وفي مدينة هيوندي قام مجموعة من الهندوس بالزج بعشرين مسلماً إلى غرفة مظلمة ثم أحرقوهم أحياء.(٧)

ويأتي في إطار انتهاك الحق في الكرامة والحرمة الشخصية بالإضافة لعدم احترام حرية التفكير والاعتقاد، ما قام به الهندوس والسيخ أيضا، من تشويه للشريعة الإسلامية ومقدسات المسلمين بل ومحاولة فرض الهندوسية عليهم من خلال العملية التعليمية، فمثلا في أحد الكتب المقررة على إحدى المراحل الدراسية في المدارس الحكومية الهندية، راحوا يصورون الرسول صلى الله عليه وسلم على أنه كان قاطع طريق، وأنه اقتبس مفاهيم الإسلام من اليهودية.(٨) بالإضافة إلى العديد من النصوص في الكتب التعليمية التي من شأنها إيغار صدور الهندوس على المسلمين نظراً لما تبثه من سموم حول ظلم الحكام المسلمون للهنود واستعبادهم لهم وهدمهم لمعابدهم أصنامهم.(٩)

وبصدد الحق في الحياة بما يتضمنه من رعاية صحية وبيئة صحية نظيفة ومستوى لائق من الغذاء فلا مجال هنا للحديث عن ذلك وبالتحديد في الفترة التي تلت التقسيم مباشرة، أيضاً لم يكن هناك مجال وقتها لممارسة والتمتع بحرية التعبير والتفكير والاعتقاد، فكل ما يحدث بسبب الاعتقاد (أو العقيدة).

---

(١) Francis Robinson(editor), The Cambridge Encyclopedia of India, Cambridge University press, New York, without publishing date, p.187: 188.

(٢) Rollie Lal, Islam in India, in: Angel M. Rabasa and others, The Muslim World after 9/11, Rand project air force, U.S.A, 2004, p.299.

(٣) Haroon Siddiqui, India's Muslims Deemed to be in Dire Stairs, in: http://www.thestar.com/comment/columnists/article/180176

(٤) أنظر في هذا الصدد: جلال سعيد الحفناوي، الجماعة المسلمة في الهند خلال قرن، م.س.ذ، ص٣٨٢: ٣٨٣.

(٥) أنظر في ذلك: جميل عبد الله محمد المصري، م.س.ذ، ص٤٢٠.

(٦) أنظر في ذلك: عبد المنعم النمر، كفاح المسلمين في تحرير الهند، م.س.ذ، ص٢٥٠: ٢٥٢.

(٧) أنظر في ذلك: مجدي الداغر، م.س.ذ، ص١٦٤.

(٨) أنظر في هذا الصدد: جميل عبد الله المصري، م.س.ذ، ص٤٢٢: ٤٢٣.

(٩) أنظر في هذا الصدد: صابر طعيمة، م.س.ذ، ص١٦٢: ١٦٣.

ويثار هنا تساؤل ألا وهو أين كانت الحكومة الهندية والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة؟ فقد تكون الإجابة فيما يخص الحكومة الهندية بأن هذه الانتهاكات لم تكن بالحجم الذي يؤدي لعلم الحكومة الهندية بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام لم تكن بالانتشار والتكنولوجيا الحالية، كما أن الحكومة كانت مشغولة بملء الفراغ الذي تركه الاحتلال وتسوية التقسيم الجديد.

قد يكون هذا حقيقي، لكن الانتهاكات لم تتوقف عند ذلك، بل حدث ما هو أبشع، فقد مورست جرائم إبادة للمسلمين(كما سيأتي)، هذا من جهة، من جهة أخرى قد يكون هذا الكلام منطقياً إذا كان الحديث حول الخمس سنوات التالية للتقسيم على أكثر تقدير لكن الوضع استمر كما أوضحت التقارير بعد ذلك. أما بصدد الأمم المتحدة فهي كانت حديثة النشأة كما أن طبيعة هذه الانتهاكات لم تكن لتفضح عالمياً نظراً لمحدودية وسائل الأعلام والاتصالات. نعم قد تكون هذه مبررات خاصة بطبيعة الانتهاكات والظروف الدولية والداخلية التي حدثت في ظلها، ولكن السؤال هو: هل ستظل هذه التبريرات صالحة مع بقية المراحل الزمنية؟ هذا ما ستوضحه السطور التالية.

٢. **الحقوق السياسية:** وهي تترتب للفرد بصفته مواطن، مثل حرية الرأي والتعبير، وحق الاجتماع والتنظيم، وحق المشاركة في الحياة السياسية. وبداية تجدر الإشارة إلى أن الهند دولة ديمقراطية علمانية، كما أنها ذات علمانية قومية(كما كان يحلو لآباء الاستقلال تسميتها). ويوصف النظام السياسي للهند بأنه نظام ديمقراطي برلماني، ولكن مع سيطرة حزب واحد وسط أحزاب صغيرة أخرى، فالنظام السياسي الهندي متعدد الأحزاب إلا أن حزب المؤتمر الهندي يعد أكبر الأحزاب الموجودة، وكان قد أسس عام ١٨٨٥م،(١) وقد قاد الهند إلى الاستقلال. حتى جاء حزب بهارتيا جاناتا إلى السلطة، ويصفه البعض بالأصولية الهندوسية في حين يغلب على حزب المؤتمر الاتجاه العلماني. وحتى يتثنى فهم التناقضات الصارخة بين علمانية وديمقراطية الدولة وبين الممارسات الواقعية خاصة مع الأقلية المسلمة، تجدر الإشارة إلى أن العلمانية لدى القادة الهنود كانت تنطوي على اثنان من المعاني: المعنى الأول ومدلوله أن أي مطالب سياسية أو جماعية تستند أو حتى يكون لها مرجعية دينية فهي مرفوضة في هند ما بعد الاستقلال، وأما المعنى الإيجابي فمدلوله أن أي جماعة ثقافية في الهند لها كامل الحق في تنمية وحماية ثقافتها، كما أن لها الحق في الحفاظ على لغتها.(٢) فعلى الرغم من أن الهند دولة علمانية إلا أن المجتمع الهندي لا يمكن تعريفه إلا من خلال الانتماءات الدينية، فهو مجتمع غذي معظمه بالانفصال السياسي، والأصولية الدينية سواء على مستوى الهندوس أو المسلمين،(٣) وبالطبع السيخ. كما أنه بالرغم من هذه العلمانية والتي تقوم على الفصل مابين الدين والسياسة، وتساوي جميع أصحاب العقائد أمام القانون، إلا أن الواقع العملي يؤكد صعوبة فصل الدين عن الحياة العامة، فالهند تشهد وجود أحزاب دينية مثل حزب السيخ في البنجاب، وفي التاميل نادو تدير الحكومة المعابد الهندوسية، كما أنه يلاحظ ابتداءاً من الستينيات، حدوث تنامي في الأيدلوجيات العسكرية وانتعاش الأصولية الدينية.(٤) أضف إلى ذلك ما شاب ديمقراطية الهند من شوائب مثل إعلان أنديرا غاندي لحالة الطوارئ في عام ١٩٧٥م، وقانون الأمن القومي الصادر في عام ١٩٨٠م وقانون السلامة العامة في جامو وكشمير عام ١٩٧٨م، واللذان يكسبان العاملون بالأجهزة الأمنية حصانة من الملاحقة القضائية عن الأعمال التي يرتكبونها، أضف إلى ما سبق استخدام قادة الأحزاب القومية المتطرفة بعد ذلك العاطفة الدينية للهندوس من أجل الوصول إلى السلطة، مما أدى إلى تفشي العديد من الأمراض السياسية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.(٥) أما بالنسبة للأوضاع السياسية للأقلية المسلمة في الهند، فهي من الناحية الشكلية أفضل قليلاً من الأوضاع المدنية، ففيما يتعلق بحق المشاركة السياسية وخاصة العملية الانتخابية، تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يوجد نسبة في المقاعد التشريعية لجماعات الأقليات الدينية بالتعيين، ولكن انتهى الأمر إلى الإقرار بأن تتنافس كل الجماعات على هذه المقاعد، وأجريت أول انتخابات عامة عام ١٩٥١ـ ١٩٥٢م بناءاً على هذا الأساس، ليتنافس بذلك المسلمون مع الأغلبية الهندوسية. ولكن ممارسة الانتخابات الديمقراطية تخلق معضلة(في رأي البعض) تجاه جماعات الأقلية، تتمثل في أنه إذا أراد أعضاء جماعة الأقلية خوض العملية الانتخابية وبالتساوي مع بقية الأفراد، فلابد لهم من دمج أنفسهم في

---

(١) أنظر في ذلك: جلال السعيد الحفناوي، جمهورية الهند، م.س.ذ، ص٤٤٤: ٤٤٥.

(٢) Runa Das, Encountering (Cultural) Nationalism, Islam and Gender in The Body Politic of India, social identities, vol.10, no.3, 2004, p.376: 378.

(٣) Robert L. Hardgrave, op.cit, p.46.
- Mushirul Hasan, op.cit, p.819.

(٤) religions of India, in:

(٥) أنظر في هذا الصدد كل من:- عبد الرحمن عبد العال، الديمقراطية في الهند: بين الفاعلية والجمود، الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الرابع، أكتوبر، ٢٠٠١، ص١٤١: ١٤٢، ١٥٣.
- عبد الرحمن عبد العال، التجربة الهندية في نصف قرن، السياسة الدولية، عدد ١٣٠، أكتوبر، ٢٠٠٧، ص١٧٠.
- جلال السعيد الحفناوي، الجماعة المسلمة في الهند خلال قرن، م.س.ذ، ص٣٨٣.
- Mushirul Hasan, op.cit, p.830: 831.

الجماعة الأكبر ويقوموا باللعبة السياسية وفقاً لقواعد الأغلبية، وفي هذا مخاطرة بهوية وثقافة الأقلية.[١] مما أدى إلى انغلاق بعض أعضاء الأقلية المسلمة على أنفسهم من أجل الحفاظ على هويتهم، بدلاً من محاولة الانغماس في السياسة القومية، ومحاولة كسب أنصار لقضاياهم لرفع الظلم عن أنفسهم وتعديل أوضاعهم.[٢] وبدأ الكثير من أفراد الأقلية المسلمة في الإحجام عن المشاركة بشكل مباشر في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال، بعد أن كان مجلس مشورة الإسلام* يشارك بشكل مباشر في العملية الانتخابية، راح يمارسها بشكل غير مباشر من خلال دعم والتعاون مع مرشحي بعض الأحزاب بناءاً على توجهاتهم وأحزابهم بصدد المسلمين ومدى إمكانية تبنيهم لقضاياهم.[٣] وبذلك أصبح للمسلمين تأثيرهم السياسي ولكن بشكل غير مباشر، وبدأت الأحزاب الهندية تزايد على موقفها من المسلمين، فمثلاً حكومات حزب المؤتمر الوطني الهندي عينت أفراداً من المسلمين في أعلى المراكز بما فيها مركز رئيس الدولة(وإن كان منصب تشريفي)، الذي شغله المسلمون ثلاث مرات منذ الاستقلال وحتى الآن، وذلك على الرغم من عدم اهتمام حكومات الحزب في الأساس بمشاكل وقضايا المسلمين، ونتيجة لهذه المشاركة غير المباشرة انخفضت نسبة تمثيل المسلمين في البرلمان الهندي من ١٣,١% عقب الاستقلال إلى ٥,٣% في عام ١٩٩١م.[٤]

وبهذا يمكن القول أن حق الانتخاب كان مكفولاً من الناحية الشكلية للمسلمين في الهند، وعدم المشاركة الفعلية قد تكون كنتيجة أما لعدم رغبة المسلمين في المشاركة نظراً لعدم توفر الثقة لديهم، أو لجهلهم السياسي الناتج عن الفقر والجوع وكثرة العمليات العنفية بينهم وبين الهندوس. وتجدر الإشارة إلى أن العملية الانتخابية لم تتسم بالنزاهة باستمرار، وليس في كل ولايات الهند، فمثلاً مذبحة آسام عام ١٩٨٣م، كان أحد أسبابها الأساسية الإبقاء على قائمة الناخبين لعام ١٩٧٧م واتخاذها أساساً لانتخابات ١٩٨٣، تلك القائمة التي كانت قد أسقطت عمداً أكثر من ٥٠٠٠٠٠ اسم من الناخبين جلهم من المسلمين، إلا أن الحكومة الهندية أعلنت سبب مجازر آسام على أنها نوع من العنف نتيجة لعدم قبول الآساميين وجود المسلمين في الولاية، أي أنها حولتها لمشكلة طائفية كما سيأتي لاحقاً.[٥] وتبقى الإشارة هنا إلى سيطرة الطبقات العليا بشكل عام على الحكومات الهندية في نيودلهي نظراً لمكانتها الاجتماعية وقدراتها الاقتصادية، ليمثل ذلك عودة الأمراء والمهراجات(الذين رحلوا عن مواقع السلطة مع الاستقلال) إلى الحياة السياسية ولكن من خلال الصناديق الانتخابية، أضف إلى ذلك أن السلالة الحاكمة تعد أهم طرق تولي السلطة في الهند ليس فقط على مستوى الحكومة المركزية، وإنما على مستوى الولايات أيضاً، فعلى المستوى المركزي انتقلت السلطة من نهرو إلى ابنته أنديرا ثم إلى ابنها راجيف ثم زوجته سونيا غاندي. ولكن مع تزايد الوعي السياسي لدى الطبقات الدنيا والمضطهدة والمنبوذين وأبناء الأقليات خاصة الأقلية المسلمة أصبح لهذه الطبقات أحزابها وقياداتها الخاصة بها والتي راحت تتمتع بتأييدها التصويتي في الانتخابات بعد أن كان تصويتها في الماضي يذهب إلى أشخاص من الطبقات العليا(ولوحظ ذلك بشكل أكبر على مستوى الولايات من خلال تراجع حزب المؤتمر أمام الأحزاب الأخرى)، وأما المسلمين فلم ينجحوا في تكوين كتلة تصويتية متماسكة خاصة بهم، فتأييدهم موزع على حزب المؤتمر وغيره من الأحزاب تبعاً لموقف كل منها من قضايا المسلمين، ويظهر ذلك في حصول حزب الجامعة الإسلامية على ثلاثة مقاعد فقط في انتخابات ١٩٨٠م، ومقعدين عام ١٩٨٤، ولم يحصل على شيء في انتخابات ١٩٨٩و١٩٩١، أضف إلى ذلك تراجع نسبة تمثيل المسلمين في البرلمان كما سبق. إلا أن المسلمين قل تأييدهم لحزب المؤتمر بعض الشيء بسبب توجهات أنديرا غاندي تجاه المسلمين ومن بعدها ابنها راجيف غاندي.

أما فيما يتعلق بحرية الصحافة فيمكن القول بأن الصحافة الهندية بشكل عام تتمتع بقدر كبير من الحرية، باستثناء قيام أنديرا غاندي بمراقبة وتقييد حرية الصحافة أحياناً مثل أثناء فترة الطوارئ (١٩٧٥د ١٩٧٧)، فعدد الصحف والمجلات الصادرة في الهند يتجاوز ٣٥,٥٩٥ ألفاً، منها ٣٨٠٥صحيفة ومجلة يومية، وهي تنشر ب٩٣ لغة أهمها الهندية والأوردية والإنجليزية.[٦] ويأتي ضمن ذلك بالطبع الصحافة المعبرة عن المسلمين، إلا أنه تجدر الإشارة

---

(١) Harry W. Blair, minority electoral politics in the north Indian state: aggregate data analysis and the muslim community in bihar(1952-1972), the American political science review, (j.stor), vol.67, no.4, December, 1973, p.1275, 1276.

(٢) أنظر في ذلك: جلال السعيد الحفناوي، الجماعة المسلمة في الهند خلال قرن، م.س.ذ، ص٣٨٤.

* أنشئ مجلس مشورة الإسلام عام ١٩٦٤م، بعد ما تعرضوا له من اعتداءات وانتهاكات من الهندوس المتطرفين، وذلك على مرأى ومسمع من حكومة حزب المؤتمر الذي كانوا يعطونه تأييدهم.

(٣) Zaheer Masood Quraishi, Electoral Strategy of A Minority Pressure Group: The Muslim Majlis-E-Mushawarat, Asian survey, (j.stor), vol.8, no.12, December, 1968, p.976.

(٤) أنظر في ذلك: جلال سعيد الحفناوي، الجماعة المسلمة في الهند خلال قرن، م.س.ذ، ص٣٨٣: ٣٨٤.
ولمزيد من التفصيل Theodore P. Wright, Muslims and the 1977 Indian elections: A watershed?, Asian survey, vol.17, no.12, December, 1977, p.1209.

(٥) أنظر في ذلك: صابر طعيمة، م.س.ذ، ص١٧٥: ١٧٦.

(٦) أنظر في ذلك: عبد الرحمن عبد العال، الديمقراطية في الهند: بين الفاعلية والجمود، م.س.ذ، ص١٤٥، ١٥٠: ١٥٢.